المسببات الرئيسية للمخدرات في الجزائر وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية

أ. رملي مخلوف
قسم العلوم السياسية – جامعة خميس مليانة
مخبر الأمن القومي الجزائري الرهانات والتحديات

ملخص: شكلت تجارة المخدرات هاجسا أمنيا لمنظومة الأمن الوطني الجزائري، ذلك بالنظر إلى مجمل التهديدات التي مست أغلب مكونات تلك المنظومة، وهو ما نتج عنه عجز الدولة في مكافحتها نظرا لما تعانيه منطقة المغرب العربي من تداعيات الجريمة المنظمة وعدم الاستقرار في دول الساحل الإفريقي، الأمر الذي يخلق بيئة مناسبة لزيادة نشاط شبكات تجارة المخدرات في هذه المنطقة. من هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى إظهار مشاكل تعاطي المخدرات في المجتمع، العوامل والدوافع المؤدية إلى تعاطيها وترويجها، وكذا أهم التداعيات التي تثيرها نفسيا، اقتصاديا واجتماعيا، فضلا عن التطرق لأهم الآليات المسخرة دوليا ووطنيا لمكافحتها والوقاية منها.

الكلمات المفتاحية: مخدرات، اقتصاد وطني، جريمة منظمة، اتفاقيات دولية، قنب.

1- مقدمة

شغلت مشكلة المخدرات المجتمعات في العالم أجمع، لما لها من آثار مدمرة على الفرد والمجتمع في مجالات عديدة، حيث شكلت وبكل ما تحمله من معان مختلفة مشكلة حقيقية تعاني منها كل المجتمعات بما في ذلك المجتمع الجزائري، فأضحت تؤرق جميع المهتمين في المجتمع كالقيادات الأمنية التي لها تماس مباشر مع مثل هذه الجريمة الخطيرة، وكذلك علماء الاجتماع وعلماء النفس ورجال الدين، وذلك من أجل احتوائها ومحاصرتها والحد من مخاطرها.

وقد اتسمت الجهود الدولية لمراقبة المخدرات في الماضي بدرجة كبيرة من الاستقطابية، فمن ناحية كانت هناك البلدان المنتجة لهذه المخدرات ومن ناحية أخرى كانت هناك البلدان المستهلكة. غير أن النظرة قد تغيرت بصورة جذرية في الفترة الأخيرة بسبب التوافر المتزايد للمواد الصيدلية الباعثة للاضطرابات النفسية. اليوم أصبحت غالبية الدول التي صادفت المشاكل المرتبطة بالمخدرات دولا منتجة ومستهلكة على حد سواء، فكان على البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء أن تواجه داخل حدودها الخاصة المشاكل الدولية المرتبطة فيما بينها والمتعلقة بالعرض غير المشروع والطلب غير المشروع والاتجار غير المشروع في المخدرات. العلاف، عبد الله. ص.3

وتعد الجزائر من بين الدول التي تعرف استفحال كبيرا لظاهرة الإدمان على المخدرات والمؤثرات العقلية خاصة في الآونة الأخيرة بحيث أصبحت بلد استهلاك بعدما أن كانت بلد عبور. ونظرا للتحولات وما واكبها من أزمات أثرت بشكل أو بآخر على البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلادنا، إضافة إلى التغيرات والتطورات السريعة التي شهدتها معظم جوانب ومجالات الحياة، ومست بدورها الكيان المادي والمعنوي للشباب.

المحور الأول: أساسيات حول مفهوم ظاهرة المخدرات

المخدرات من الأولويات القصوى في إستراتيجية الحكومات، باعتبارها آفة العصر الخطيرة التي تهدد المجتمعات وخصوصا فئة الشباب في المدارس والمؤسسات التعليمية والجامعية، سواء بالنسبة للذكور أو الإناث. وأمام هذا المشكل، عملت الدول على منحها أهمية استثنائية لأنها اعتبرت أحد أشكال الجريمة المنظمة، وهذا ما استدعى منا ضرورة التعرف على هذه الظاهرة أهم مسبباتها وواقعها. الهادي، ميسون علي. (2019). ص. 113

أولا: التعريف بالمخدرات وبمروجيها

تناولت المواثيق الدولية بيان معنى المخدرات من خلال المعاهدات الدولية التي نصت على مكافحةّ المخدرات ومنها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات الوحيدة (INCB) لسنة 1961، إذ نصت المادة (02) على أنه (يقصد بتعبير «المخدرات» مادة طبيعية أو تركيبية من المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات).

ونظرا لصعوبة إيجاد تعريف جامع مانع للمخدرات على المستوى الدولي، تم حصر المواد المخدرة حسب درجة خطورتها ودرجة التخدير فيها في جداول أربع حددتها كل من الاتفاقية الدولية للمخدرات العام 1961، واتفاقية المواد المؤثرة على الحالة النفسية للعام 1971، حيث اتفقتا على حصر المخدرات في أربع جداول، كما التزمت الدول الموقعة عليها بهذه الجداول. نوال، جرمون. (2017)

وقائمة المواد المخدرة والمستحضرات التي تنطبق عليها أحكام الاتفاقية الوحيدة للمخدرات 1961، وبروتوكول المعدل لها 1971، موضوعة في أربع جداول: نوال، جرمون. (2017)

1. **الجدول الأول** يتضمن قائمة المواد المخدرة الأكثر خطورة على الصحة العامة للإنسان والتي لها خصائص تسبب الإدمان.
2. **الجدول الثاني** يتضمن المواد الأقل خطورة من المواد المدرجة في الجدول الأول.
3. **الجدول الثالث** يتضمن المستحضرات التي تكون قابلية الإدمان عليها أقل من قابلية الإدمان على مواد الجدول الأول والثاني.
4. **الجدول الرابع** يتضمن المواد المخدرة التي تكون قابلية الإدمان عليها أكثر خطورة من مزايا العلاج الأساسية التي توفرها، وتخضع هذه المواد لجميع التدابير الرقابية السارية على المخدرات المدرجة في الجدول الأول.

البعض عرف المخدرات على أنها «جميع المواد والعناصر المؤثرة سلباً وتيرة نشاط الجسم والمناطق المخية والعصبية، وباقي الأجهزة والمتكاملة مع بعضها، وذلك بدءا بالكحوليات إلى الخمور ثم المخدرات بكل أنواعها الطبيعية والاصطناعية، والتي تُعرض متعاطيها ومدمنها إلى مخاطر إنحرافية وإجرامية، ومهالك مدمرة لقدراته وحياته المستقرة بشكل عام». لوشن حسين، مقاوسي صليحة. (2010). ص.38

عرفت المخدرات أيضاً على أنها «كل مادة نباتية أو مصنّعة تحتوي على عناصر منوّمة أو مسكّنة أو مفتّرة، والتي إذا استخدمت في غير الأغراض الطبية المعدة لها فإنها تصيب الجسم بالفتور والخمول وتشلّ نشاطه كما تصيب الجهاز العصبي المركزي والجهاز التنفسي والجهاز الدوري بالأمراض المزمنة،

كما تؤدي إلى حالة من التعود أو ما يسمى «الإدمان» مسببة أضرارًا بالغة بالصحة النفسية والبدنية والاجتماعية».

وفي القانون رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها وذلك في نص المادة 2 منه على أنها «كل مادة، طبيعية كانت أم اصطناعية أو كل منتوج طبيعي مدرج في الجدول الأول أو الثاني أو الثالث أو الرابع من اتفاقية المؤثرات العقلية العقاقير المهلوسة، العقاقير المنومة، والعقاقير المهدئة.

في هذا السياق، يقصد في مفهوم القانون 04-18 بما يأتي: قانون، 04-18. (2004)

1. المخدر: كل مادة، طبيعية كانت أم اصطناعية، من المواد الواردة في الجدولين الأول والثاني من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بصيغتها المعدلة بموجب بروتوكول سنة 1972.
2. المؤثرات العقلية: كل مادة، طبيعية كانت أم اصطناعية، أو كل منتج طبيعي مدرج في الجدول الأول أو الثاني أو الثالث أو الرابع من اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971.
3. السلائف: جميع المنتجات الكيماوية التي تستخدم في عمليات صنع المواد المخدرة والمؤثرات العقلية .
4. المستحضر: كل مزيج جامد أو سائل به مخدر ومؤثر عقلي.
5. القنب: الأطراف المزهرة أو المثمرة من نبتة القنب والتي يشمل البذور والأوراق غير المصحوبة بأطراف) التي لم يستخرج الراتنج منها، أيا كان استخدامها.
6. نبات القنب: أي نبات من جنس القنب.
7. خشخاش الأفيون: كل شجرية من فصيلة الخشخاش المنوم.
8. شجيرة الكوكا: كل نوع من أنواع الشجيرات من جنس إريرتوكسيلون.

ثانيا: الأسباب الرئيسية لتعاطي المخدرات

تختلف أنواع المخدرات وأشكالها حسب طريقة تصنيفها؛ فبعضها يصنف على أساس تأثيرها، وبعضها الآخر يصنف على أساس طرق إنتاجها أو حسب لونها، وربما بحسب الاعتماد (الإدمان) النفسي والعضوي. حيث تتفاوت أنواع المواد المخدرة في درجة تأثيرها وطريقة عملها على الجهاز العصبي للإنسان، ولكن أسبابها قد تتفاوت أيضا وقد تشترك في بعضها، ويمكن إجمال تلك المسببات في:

1- **التفكك الأسري:** يعد أول الأسباب التي تدفع الشباب إلى المتاجرة بالمخدرات وتعاطيها، فمن إفرازات الحداثة بالعالم العربي تفكك المنظومة الأسرية ويظهر هذا من خلال تغير التصورات المعيارية للمجتمع على المستوى القيمي بمعنى اتساع مجال الفردانيات مقابل تراجع الاندماج والتماسك داخل النسيج المجتمعي وان كانت هذه الفردانيات مفككة وغير شاملة. فغياب التأطير الأسري والمتابعة يجعل التلميذ يعيش عزلة داخل أسرته وهو ما سيدفعه إلى بناء عالم خاص به يتجاوز هذه العزلة، أو يبحث عن رفقاء في الوسط الاجتماعي قد يتأثر بسلوكياتهم الايجابية أو السلبية. فنحن في هذا الصدد نتحدث عن خلخلة صلب النسيج المجتمعي. ما يدفع بالتلميذ المأزوم نفسيا واجتماعيا إلى تجاوز ذاتية محبطة باستهلاكه المخدرات. جابلي، محمد العربي. (2016).

2- **اختلالات النظام التربوي:** أغلب البلدان العربية تتبع نظاما تعليميا يقوم على مراكمة المعرفة عبر الكم الهائل من المواد التي تتعدى في كثير من الأحيان طاقة التلميذ دون أن تراعي الجانب الإبداعي له، في

مقابل غياب شبه تام للمرافق الترفيهية داخل المؤسسة التربوية وغياب الأنشطة الثقافية كالمسرح والموسيقى والرسم...

إضافة إلى ذلك فان المنظومة التربوية العربية بشكل عام لا تزال تعتمد نظاما تربويا تقليديا يتمثل في التلقين المعلوماتي والتركيز على النظام الاشهادي الذي ينعكس سلبا على سلوك التلميذ داخل المؤسسة وخارجها. فالمؤسسات التربوية أضحت تتعامل مع التلميذ على أنه رقم وتناست الجانب النفسي والسوسيو– ثقافي والسوسيو– اقتصادي للتلميذ.

3. **غياب الأمن والضبط العام داخل المجتمع:** إن انعدام الأمن والردع القانوني في المجتمع يؤدي إلى انتشار الآفات الاجتماعية التي بدورها تساهم في اللااستقرار على كافة الأصعدة.

ففي الجزائر مثلا، يمثل الشباب النسبة الكبيرة من الذين يعيشون اوضاعاً صعبة ومزرية خصوصا في الألفية الثالثة، مما يدفعهم مع الوقت إلى تعاطي المخدرات والإدمان عليها. هذا التصرف الإنحرافي سوف يؤدي بهم إلى ارتكاب أنواع من الجرائم مثل السرقة والاعتداء والقتل... إخ، علما بأن الكثير من المدن الجزائرية في الآونة الأخيرة أصبحت معقلا خصباً لتعشيش مختلف الظاهر الإجرامية المرتبطة بالشباب سيما جريمة تعاطي المخدرات والإدمان عليها. لوشن حسين، مقاوسي صليحة. (2010). ص.37

ثالثا: واقع سوق المخدرات في العالم

على مر التاريخ الحديث ظهرت العديد من الأنشطة الإجرامية التي كانت محلية ثم انتشرت أعمالها عبر الحدود لتطال الدول المجاورة ثم إلى العالمية، وقد انتشرت البعض منها لتكون محلا للمتابعة الجنائية نظرا لتطورها وتهديدها المصالح الاقتصادية للدول وسيطرتها على رؤوس الأموال بالممارسات غير المشروعة من بين تلك الجماعات الإجرامية الدولية:

- المافيا الإيطالية التي باشرت عملها في ايطاليا وانحسر نشاطها على تبييض الأموال.
- عصابات الياكوزا في اليابان التي تركزت اعمالها على الاتجار بالسلاح والمخدرات وغسيل الأموال.
- الكارتلات الكولومبية وهي التي اشتغلت بأعمال الاتجار بالمخدرات.

بالإضافة لعصابات نقل الكحول في أمريكيا، والمنظمات الإجرامية النيجيرية وجمعيات الثالوثية الصينية.

للمخدرات مخاطرها ومشكلاتها العديدة التي أصبحت تكلف العالم ثروة بشرية واقتصادية كبيرة، فالمشكلات النفسية والبدنية والاجتماعية والاقتصادية نتاج أساسي لانتشار المخدرات وتعاطيها، وهذه المشكلات هي – في حقيقة الأمر– من أخطر الظواهر الاجتماعية والصحية والنفسية التي تواجهها معظم بلدان العالم في الوقت الحاضر. ذلك أن حوالي ربع سكان الكرة الأرضية تقريبا يتعاطون أنواعا من المخدرات على أمل أن تساعدهم في تغيير نمط حياتهم وتفكيرهم، لذا فان مشكلة المخدرات تعد بحق من مشكلات العالم المعاصر الخطرة. كما تشكل مشكلة إدمان المخدرات ظاهرة خطيرة على كافة المستويات لآثارها المدمرة على الفرد والأسرة والمجتمع.

يقول البروفيسور مصطفى خياطي رئيس الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث العملي، إن المؤسسات التربوية «تحولت من فضاء تربوي وتعليمي إلى مكان للسرقة والمتاجرة بمختلف أنواع السموم، وفيها سيتحول المراهقون بعد فترة إلى أرقام إضافية في معادلة الجريمة المنظمة».

وحسب الإحصائيات التي أعدها البروفيسور خياطي، فقد بلغ عدد التلامذة المدمنين في العاصمة الجزائر 2073 طفلا خلال السنة الجارية، وذلك أمام غياب قانون واضح يجرم المتاجرة بتلك السموم

كما أقر التقرير «على المستوى الاقتصادي» بصعوبة إعطاء رقم حقيقي عن حجم سوق المخدرات في العالم لغياب المعطيات الدقيقة حول إنتاج المخدرات وترويجها واستهلاكها في أماكن كثيرة من العالم، لكنه أعطى تقديرات لحجم تجارة بعض المواد يكفي أن نذكر منها رقم واحد لنعرف مدى التأثير الذي تتركه المخدرات على الواقع الاقتصادي العالمي حيث يقدر التقرير بالنسبة للحشيش (القنب) وحده أن إيراداته تصل في أوروبا وأمريكا وأوقيانوسيا فقط إلى 75 مليار يورو لعام 2005، بينما تقدره منظمة UNODC بـ120 مليار يورو. المهندي، خالد حمد. (2013). ص.11

من جهته، يؤكد تقرير المفوضية الأوروبية أيضا على أنه إضافةً إلى أن ظاهرة تعاطي المخدرات على مستوى العالم لم يظهر عليها تحسن منذ عام 1993 فإنها أصبحت أكثر تعقيدا في أكثر البلدان الغربية، حيث انخفضت أسعار المخدرات بنسبة تتراوح بين 15 و35 % رغم تشديد العقوبات على بائعي المخدرات مثل الهيروين والكوكايين.

كما دلت المؤشرات على أن الحصول على المخدر أصبح أكثر سهولة كما أصبح تعاطي الحشيش (القنب) بين أوساط الشباب في بعض البلدان الغربية شائعاً إلى حد أن نحو 05 %ممن ولدوا بعد عام 1935 جربوا الحشيش على الأقل مرة في حياتهم، غالبيتهم يتوقف عن تعاطيه عند سن البلوغ. المهندي، خالد حمد. (2013). ص.11

لقد أصبح الاعتماد على المواد المؤثرة عقلياً (المخدرات) خطرا يهدد الكثير من أبناء المجتمعات المختلفة، بل ازداد خطره إلى درجة استخدامه كسلاح خفي في الحروب بين الدول مستهدفاً بشكل خاص فئة الشباب منهم من أجل تحويلهم من قوة وطنية فاعلة ومنتجة إلى قوة مدمرة تشل حركة ذلك المجتمع وتبدد ثرواته، إلى درجة أن امتد هذا الخطر ليشمل صغار السن. المهندي، خالد حمد. (2013). ص.9

أما في الجزائر، فقد شكلت تجارة المخدرات هاجسا أمنيا لمنظومة الأمن الوطني الجزائري، ذلك بالنظر إلى مجمل التهديدات التي مست أغلب مكونات تلك المنظومة، وهو ما نتج عنه عجز الدولة في مكافحتها نظرا لما تعانيه منطقة المغرب العربي من تداعيات الجريمة المنظمة وعدم الاستقرار في دول الساحل الإفريقي، الأمر الذي يخلق بيئة مناسبة لزيادة نشاط شبكات تجارة المخدرات في هذه المنطقة. وممَا يزيد الأمر تعقيدا بالنسبة للجزائر هو ارتباط تجارة المخدرات بأشكال الجريمة المنظمة والإرهاب وغسيل الأموال والفساد، بالإضافة إلى وجود دول منتجة ومصدرة لتجارة المخدرات كالمغرب، هذا ما جعل المنطقة ككل منبع لشبكات تهريب المخدرات وسوقا للترويج خصوصا القنب الهندي. نوال، جرمون. (2017)

المحور الثاني: جريمة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وطرق الوقاية منها

تعتبر مشكلة انتشار المخدرات وتداولها وتعاطيها واتساع دائرة الإدمان عليها من أخطر آثار الدمار الذي يهدد الإنسان في معظم دول العالم يوما بعد يوم وتتمثل هذه الخطورة في الطبيعة السرية التي تتسم بها هذه الأنشطة والتي تبدأ بالزراعة والإنتاج مرورا بالترويج ثم التعاطي والإدمان الذي يؤدي إلى إهدار الصحة العامة للإفراد وتفكيك الأسر وزيادة معدلات الجريمة، بالإضافة إلى تحول موارد كثيرة بشرية ومالية عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية إلى عمليات مكافحة المخدرات. فالاتفاقيات الدولية للرقابة على المخدرات تؤكد أن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية يعتبر نشاطا إجراميا دوليا يتطلب التصدي له بفعالية من أجل وقاية الإنسانية من أخطاره المدمرة.

في هذا الصدد، يقصد بالاتجار غير المشروع في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام 1961 زراعة المخدرات أو الاتجار بها. حيث يشمل الاتجار غير المشروع مجموعة متنوعة من الأنشطة الإجرامية التي تستهدف تحقيق الربح وتشمل هذه المجموعة عمليات الإنتاج الزراعي والإنتاج التحويلي والإنتاج وتهريب العقاقير المخدرة عبر الحدود وعمليات ترويج وتوزيع المخدرات، كما تشمل المجموعة كذلك عمليات الإدارة والتنظيم والتمويل والتجنيد والتسويق والتسهيل: قارة، وليد. (2013). ص. 287

أولا: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للمخدرات

إن مشكلة إدمان المخدرات أضحت من المشكلات الكبرى التي باتت تؤرق الجميع، عالم الاجتماع، عالم النفس، رجل الدين، رجل التربية... ومن ثم ظهرت البحوث والدراسات التي تبين خطورة هذه المشكلة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي.

تكمن الآثار التي يسببها الإدمان على المدمن في الأضرار الجسمية والنفسية التي تتركها تلك المادة نذكر منها اختلال في التفكير العام قلة النشاط والحيوية كما يحدث التهاب في المعدة والمخ مما يؤد إلى نشوء الهلوسة السمعية، الخلل في الإدراك سواء للزمن أو إدراك المسافات، اضطرابات في الجهاز الهضمي التي تؤد في بعض الأحيان إلى حالات الإسهال، والبصرية خاصة عند تناول مادة الأفيون. صعب، محمد مرعي. (2007). ص. 56

بالنسبة للأبعاد الاقتصادية للمخدرات فإنها تتحد وفق ثلاث عناصر:

- العرض: ويتوقف على الأسواق غير المشروعة التي تتدفق عليها مختلف أنواع المخدرات من طرف المروجين والباعة والموزعين عن طريق التهريب الداخلي والخارجي.
- الطلب: يتمثل في الاستهلاك غير المشروع للمخدرات من طرف الشباب المتعاطين والمدمنين، وهم فئة المجتمع الذين تتراوح أعمارهم ما بين سن 16 إلى 30 سنة.
- النتائج: وهي الآثار الناتجة عن استهلاك وترويج المخدرات والمؤدية إلى تفشي جرائم التهريب والتزوير والرشوة، إلى جانب السرقة والقتل والخطف وباقي المشكلات الاجتماعية الأخرى، وكذا سلبياتها على الاقتصاد الوطني.

بالنسبة للأبعاد الاجتماعية للمخدرات، يقتضي الأخذ أيضا بالعناصر التالية:

- الروابط: يتوقف الأمر على أن المخدرات ساهمت في تصدع وحدة العلاقات العائلية وتشنج باقي فئات المجتمع مما ولد التمرد ومحاولة كسر العادات والتقاليد والأخلاق.

- القيم: المفروض أن تقوم القيم على أساس تبادل الحقوق والواجبات، ولكن غياب الوازع الديني والأخلاقي وضعف سلطة الآباء وتراجعها قد أدى إلى التغيير في القيم وانتقالها لفئة الشباب الذي تخلص من المسؤوليات وكون محيطا وسلوكا مضاد للواقع.

- النتائج: الروابط والقيم التي تضررت بفعل جرائم المخدرات ساهم في درجة من الرفض والعصيان والتمرد على النظام العام المألوف.

نود أن نشير إلى أن للإدمان آثار خطيرة أخرى مثل مشكلة البطالة، والمشكلات الأسرية، ومشكلات الطلاق والتفكك الأسري، وحوادث الطرق وما ترتب عليها من مشكلات اجتماعية، وكذلك ارتفاع معدل الجريمة في المجتمع مما يهدد تماسك البناء الاجتماعي للمجتمع، ويهدد الأوطان بالانهيار. لوشن حسين، مقاوسي صليحة. (2010). ص.39

ثانيا: طرق الوقاية من ظاهرة المخدرات

هناك طرق عديدة ومتنوّعة لمكافحة المخدرات وحماية الشباب من تعاطيها، وهي كما يأتي:

- توعية الناس بشكلٍ عامٍ خاصّة فئة الشباب؛ لخطر المخدرات وبيان عِظَم خطرها على الفرد وصحّته وعلى المجتمع بأسره.

- ملء أوقات الشباب بالنفع والفائدة وعدم ترك أوقات للفراغ في حياتهم، فالفراغ هو ما يدفع المرء للتفكير بأفكار السوء وتطبيقها.

- إنشاء مراكزَ خاصّةٍ لهذه الغاية ودعوة الناس إليها، ويجب تضمين الكتب المدرسيّة والجامعيّة أيضاً بحثاً متخصصاً بهذا الأمر يبين موقف الدين من المخدرات وضررها بشتّى أنواعها وتحريمه لها، ويبيّن عقوبة متعاطيها.

- تعليم المرء منذ صغره تعاليم الدين الإسلامي وغرس مكارم الأخلاق فيه، واستشعار عظمة الله عز وجل ومراقبته للعبد أينما كان في السر والعلن، والخوف منه ومن عقابه.

- ملاحقة تجار المخدرات ومهربيها وفضحهم أمام الناس تبياناً لجرمهم العظيم، وتطبيق العقوبة التي يستحقونها.

- معالجة مدمني المخدرات نفسيّاً وجسديّاً، والتعامل معهم على أنّهم مرضى لا مجرمون.

- الابتعاد عن أصحاب السوء لدورهم الكبير في الانجراف إلى الهاوية والأمور السيّئة، وكذلك ترك البيئة الفاسدة واستبدالها بالبيئة التي تغرس القيم والصلاح.

- ملازمة الصالحين ومجالس تعليم أمور الدين، وبيان أنّ المرء سيُسأل يوم القيامة عن جسده فيما أبلاه وعن ماله أين أنفقه.

- إغلاق أماكن تعاطي المخدرات ومعاقبة القائمين عليها. إتلاف المزارع الخاصّة بنباتات المخدرات، وملاحقة كل من يحاول زرعها ومعاقبته والتشهير به.

- اختيار الأشخاص الأكفاء ذوي العلم والتقوى؛ لتوليتهم مهمّة مكافحة المخدرات والقيام بعملهم على أكمل وجه، احترام المصابين وإرشادهم إلى أنّ العلاج من المخدرات وتعاطيها ليس بعارٍ، ثمّ توجيههم وإسداء النصح لهم.

- بيان خطر المخدرات في كافة الوسائل والطرق، كالتلفاز ووسائل التواصل الاجتماعي، والراديو والصحف والمجلات.

خاتمة

خلصت الدراسة إلى أن انتشار ظاهرة تناول المخدرات بين المتمدرسين في الجزائر أصبح يشكل خطرا كبيرا، خاصة أمام صمت ملحوظ للمسؤولين في القطاع التربوي وغياب قانون واضح يجرّم التجارة بالمخدرات، في الوقت الذي يتزايد نشاط شبكات المخدرات داخل المدارس وفي محيطها وكذا في الجامعات الجزائرية وفي الإقامات الجامعية أيضا لتمس الفئات المثقفة ابتداء من أطفال المدارس التي لا يتجاوز عمرهم 16 سنة، وصولا إلى فئة الطلبة الجامعيين ذكورا كانوا أو إناثا.

وعن أسباب الظاهرة يرى الأخصائيون أن انسياق الأطفال أو الشباب نحو عالم المخدرات يرجع إلى انعدام الاتصال بين الأولياء وأبنائهم بالدرجة الأولى والتفكك الأسري من طلاق أو انفصال أو موت أحد الوالدين والمعاملة السيئة لزوجة الأب، أيضا التسرب المدرسي إلى جانب الحرمان العاطفي والمتغيرات الاجتماعية مثل عمل المرأة الذي يلعب دورا جد هام في انحراف الأطفال ناهيك عن هشاشة وضعف المنظومة التربوية ونقص أداء أفرادها. وفي الفترة الأخيرة كشفت دراسة أجراها مجموعة من الأطباء، عن تغلغل المخدرات داخل المؤسسات التربوية، بإحصاء قرابة 83 بالمائة من التلاميذ الذين يتعاطون هذه السموم، وخلصت الدراسة إلى أن أغلب المدمنين هم من الذكور وأن 91 بالمائة منهم يستهلكون القنب الهندي والكوكايين –بأقل كمية–، مما يستدعي تدخلا جادا للجهات المسؤولة من أجل وضع حد لتفاقم هذه الظاهرة التي أضحت تنخر المؤسسات التربوية.

لوسائل الإعلام أيضا أن تقوم بنشر كل ما له علاقة بالمراكز الاستشفائية والتأهيلية المتخصصة في معالجة المدمنين. فهو أيضا له دور فعال في محاربة ظاهرة استهلاك المخدرات والمتاجرة بها، وذلك بإقامتها بمختلف الحملات التحسيسية وبرامج توعية الأفراد من أضرار هذه الآفة.

على العموم، يمكن تطبيق التدابير الوقائية على ثلاثة مستويات وهي:

– الوقاية من الدرجة الأولى: تتمثل في منع حدوث مشكلة الإدمان، أو تقليل معدل وقوعها.

– الوقاية من الدرجة الثانية: تسعى إلى خفض عدد الأشخاص المدمنين على المخدرات حاليا.

– الوقاية من الدرجة الثالثة: تهدف إلى تخفيض آثار الاستعمال المضر للمخدر وتكون عادة من خلال العلاج والتأهيل وإعادة الاندماج الاجتماعي.

المراجع

1. العلاف، عبد الله بن أحمد. (دون سنة طبع). الاستشارات الأسرية في ظاهـرة الإدمـــان. متطلب من ضمن متطلبات مرحلة الماجستير تخصص: العلاج الأسري.

2. عبد الهادي، ميسون علي. (2019). دور السلطة الإدارية في مكافحة المخدرات: دراسة مقارنة. ***المجلة الأكاديمية للبحث القانوني***، العدد 01.

3. جرمون، نوال. (2017). إستراتيجية مكافحة تجارة المخدرات: الجزائر نموذجا. ***المركز الديمقراطي العربي. استرجع يوم*** 11 مارس 2020.

4. قانون 04-18. (2004). المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، ***ج.ر.ج.ح.*** عدد 83.

5. لوشن خسين، مقاوسي صليحة. (2010). الظاهرة الإجرامية في الجزائر بين التحليل والتفكير. ***مجلة الدركي***. العدد 21.

6. جابلي، محمد العربي. (2016). ظاهرة تعاطي المخدرات في الوسط المدرسي. مجلة المثقف. العدد 3481. استرجع يوم 11 مارس 2020.

7. المهندي، خالد حمد. (2013). المخدرات وآثارها النفسية والاجتماعية والاقتصادية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. الدوحة: مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

8. قارة، وليد. (2013). الإجرام المنظم الدولي: تمييز الجريمة المنظمة العابرة للحدود عن الجريمة الدولة، ***مجلة دفاتر السياسة والقانون***. العدد 9

9. صعب، محمد مرعي. (2007). جرائم المخدرات. بيروت: منشورات زين الحقوقية